النظام الصرفي العربي في ضوء المنهج الوصفي الحديث

الدكتور شعيب يحيى *
جامعة د/ الطاهر مولاي – سعيدة
yahiachaib_7@yahoo.com

الإرسال: 2021/10/16 **القبول:**2022/05/20 **النشر:** 2022/06/01.

الملخص: يتحدَّثُ هذا البحثُ كما يُشير عنوانه عن النظام الصرفي العربي في ضوء المنهج الوصفي الحديث. فهو يهدِفُ إلى رَصْد بعض الآراء التجديدية التي ارتآها اللغويون المحدثون في علم الصرف العربي. وقد كانت هذه الآراء هي الإشكالية التي تمحْوَرَ حولها البحث. فذكر نماذجَ مختلفةً من المسائل الصرفية التي انتُقد فيها علماء العربية القدامى وذلك استنادا إلى معطيات الدرس اللساني الحديث. كما سلك البحث مسلك التبسيط والإيجاز مُستعينا بالمنهج الوصفي والتمثيلات اليسيرة. وقد تَوَصَّلَ إلى مجموعةٍ من النتائج تتجه كلها إلى ضرورة إعادة النظر في المسلَّمات الصرفية المتوارثة.

الكلمات المفاتيح: علم الصرف ؛ التجديد ؛ التحليل ؛ الأصوات ؛ علم اللغة.

The Arabic morphological system in light of the modern descriptive approach

Abstract: This research, as its title indicates, talks about the Arabic morphological system in the light of the modern descriptive method, as it aims to mention the innovative opinions expressed by modern linguists in

*المؤلف المرسل.

Arabic morphological science, and these innovative opinions were the problematic of the research. He mentioned various models of morphological issues in which they criticized the scholars of ancient Arabic, based on the data of the modern linguistic lesson. The research also followed a path of simplification and brevity, using the descriptive method and easy representations. And he reached a set of results all pointing to the necessity of reconsidering the inherited morphological axioms.

Key words: morphology, regeneration, analysis, phonology, linguistics.

1- مقدّمة: لقد خلَّفَ لنا علماؤنا القدامى تراثاً لغوياً ضخما تَوارثه جيلٌ عن جيل ، وأضافَ كلُّ جيلٍ منهم خطواتٍ تطوُّريةً في مَسار الدرس اللغوي. وكان علمُ الصرف من بين العلوم اللغوية التي لَقِيَت اهتماما بالغا من اللغويين ، فألَّفوا فيه المؤلفاتِ الكثيرةَ التي تشرحُ مَظانَّه وتفكُّ مسالكه ، واستفادَ اللاحقُ من السابق ، حتى وصل إلى مرحلةٍ من النضج توقَّفَ فيها ، ولم تستمرَّ عجلةُ الرقيّ والتقدُّم بالمباحث الصرفية. وانْكَفَأَتْ على الشروح وشرح الشروح والإسهاب في وضع الحواشي.

ومع بداية القرن العشرين تَعَالَتْ أصواتٌ بضرورة تيسير علوم اللغة العربية ، والجنوح بها نحو التبسيط والتيسير ، فظهرت دراساتٌ سَعَت إلى تلخيص مباحث الصرف وتهذيب مسائله ، ودراسات أخرى سَعَت إلى حذف بعض فصوله ومباحثه. وفي هذه الفترة ظهرت دعوات تجديدية ، تدعو إلى إعادة النظر في علم الصرف العربي ، وإلى تجديد كثير من مسلّماته وَفق مَنْهَج علميّ يستند على معطيات الدرس اللساني الحديث.

ونستطيعُ القولَ إنَّ مرحلَةَ تيسير المسائل الصرفية كانت أُولى مراحلِ نقدِ التراث الصرفي ، بِدَعْوى صعوبةِ القواعد الصرفية وعُسرِ تعلُّمها[1] ، ثمّ تَلَتْهَا مرحلةُ تجديدٍ تتبنّى الدراسَةَ العِلمية للغة بالاعتماد على المنهج الوصفي وما توصَّل إليه علمُ الأصوات الحديث.

فرغم أنَّ المنهَجَ العربي للدراسات اللغوية بَدَأَ وصفيا في كثيرٍ مِنْ أصوله بشكلٍ واضحٍ على يد الخليل وسيبويه والكسائي فقد انتهى بعد ذلك إلى المعيارية التي سادت تلك الدراساتِ نتيجةَ تأثُّرِ الدارسين بالمنطق القياسي الأرسطي[2].

فجاء علمُ اللغة الحديث ليُعيد البحثَ الوصفي عبر مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، ويُبرز الارتباطَ بين فروع الدراسات اللغوية. وكان من الثمرات ربطُ الدراسات الصرفية بالدراسات الصوتية الحديثة بعد تطور آلات الصوت وأدواته.

وقد توصَّلَ علماءُ اللغة المحدثون إلى أنَّ كثيرا مِنْ مسائل علم الصرف لا تستقيمُ دراستُها دراسةً دقيقة إلا بالاعتماد على القوانين الصوتية ، نحو الإعلال والإبدال والإدغام ، فالدراساتُ اللغوية الحديثة تنصُّ على فشلِ أيّةِ دراسةٍ صرفية أو نحوية لا تأخذُ في الحُسبان الجانبَ الصوتي للظاهرة المدروسة[3].

ولذلك اعترضوا على كثيرٍ من المسلَّمَات الذي يَتَبَنَّاها علمُ الصرف العربي ، ورأوا في ضوء الآليات اللسانية الوصفية الحديثة أنّ الصرفيين القدامى أخطأوا في بعض الأصول والقواعد التي وضعوها فتفرّع عنها كثير من الفروع الصرفية المغلوطة ، بل وحتى النحوية. نظرا لعدم تفطُّنِهِمْ للارتباط بين الجانب الصوتي والجانب الصرفي والنحوي. «ومِن الأمثلة على تداخُل الظاهرة الصوتية في مجالي النحو والصرف معاً أنْ نَعْتَبِرَ بِحَقٍّ أصواتَ المدّ في أحوالها الثلاثة (الألف والواو والياء) في مثل: (قال ، يقول ، يبيع) ، حركاتٍ طويلة ، مهما يَكُنْ موقعها ، فهذا اعتبارٌ صوتي خالص. ولكنَّه يُؤثّر في الصرف حين نعتبرها مجرَّدَ حركاتٍ طويلةٍ لا تمثل أَصْلاً من أصول الكلمة على خلافِ ما يرى القدماء.ويُؤثّر في النحو حين تُعتبر (ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة) ضمائرَ حركية لا يَصِحُّ أنْ يُقال: إنها مَبْنِيَّة على السكون. فالحركة لا يمكِنُ تصوُّرُ خُلُوّها في ذاتها منها»[4].

وبناءً على ما سبق جاء بحثُنا بعنوان: (النظام الصرفي العربي في ضوء المنهج الوصفي الحديث). فما هي المناحي التجديدية التي سلكها اللسانيون الوصفيون في علم الصرف عند ردّهم لبعض القواعد الصرفية التي يأباها المنهج الوصفي؟ لقد جاء هذا البحثُ ليطرُقَ بعضَ مناحي التجديد الصرفي وَفق هذا المنهج ، (والمتمثّلة في اعتراض الوصفيين على بعض الأصول والقواعد الصرفية)، سالكا سبيلَ الإيجاز والتبسيط. لذلك كان البحثُ مُنْقسما إلى المحاور التالية:

- متاهات الأصل المقدَّر في النظام الصرفي العربي.
- تأثيرات الشكل الكتابي في النظام الصرفي العربي.
- وَهْمُ العلاقة بين الهمزة وأصوات المدّ.
- قيمة السكون (الحركة الصفر).
- تقويض الإعلال.

2. متاهات الأصل المقدَّر في النظام الصرفي العربي:

من الظواهر المعروفة في علم الصرف العربي ظاهرة الأصل المقدَّر ، أي أنَّ هناك أصلًا ترجع إليه كلُّ الصيغ المتشابهة بطريق مباشر أو غير مباشر. فالأفعالُ (شرح يشرح ، جلس يجلس ، فتح يفتح ، نصر ينصر) كلها ترجع إلى وزنٍ واحد هو (فعل يفعل) ، وهكذا ينبغي أنْ تكونَ الأفعالُ (قال يقول ، باع يبيع) على وزن (فعل يفعل). وهذا يستدعي أن يكون ألف (قال) أصلها الواو ، وألف (باع) أصلها الياء ، فالألف في (قال ، باع) مُنقلب عن أصل. و(قال) أصلها (قَوَلَ) ، و(باع) أصلها (بَيَعَ).

وهو معنى الأصل المقدَّر ، وقد رَدَّه أصحابُ المنهج الوصفي ورفضوه ، لأنه أصلٌ متوهّم لا سند له من تاريخ ولا دعامة له من لغة[5].

فالميزان الصرفي الذي وضعه القدامى يحكم أنَّ (قال) وزنُها (فَعَلَ) لأنَّ أصلَها (قَوَلَ) مثل (نَصَرَ) تماماً ، فإذا قُلْتَ أنَّ المضارعَ (يَنْصُرُ) فلا بُدَّ أنْ يكونَ مضارع (قال) هو (يَقْوُل) مثل نَصَرَ يَنْصُرُ[6].

والمحدثون يرون «أن الفعل (قال) يختلف عن الفعل (نصر) فالأولى مُكوَّنة من مَقْطَعَيْن والثانية مُؤَلَّفة من ثلاثة مقاطع ، هذا بالإضافة إلى أنَّ هناك فرقاً في كميَّة بعض المقاطع ، وهذا الفرقُ يُشير إلى وجوب مُعاملة الصيغتين مُعاملة صرفية مختلفة ، حيث أنَّ الأوزانَ أوَّلاً وآخراً لا تخرُجُ مِنْ كونها مقاييسَ صوتيةً صِيغَتْ للقياس عليها. ومعناه وجوبُ النظر إلى (قال) و(غزا) ونحوهما نظرةً تختلف عن تلك النظرة التي تُعامَل بها (نصر)»[7].

وفكرة الأصل المقدَّر مُرتبطة بقضية الأصل والفرع ، التي اتَّبَعَها اللغويون القُدامى وقرَّروا أنَّ الصحيحَ أصلٌ للمعتلّ ، وأنَّ النكرة أصل للمعرفة ، وأنَّ المفرد أصل للجمع ، وأنَّ المذكَّر

أصل للمؤنَّث ، وأنَّ التصغير والتكسير يردَّان الأشياءَ إلى أصولها. وكان الوصفيون يرون أنّ في ذلك بحثاً ميتافيزيقيا لا يعتمد على مبدأ علميّ سليم[8].

وقد دفعتهم هذه الفكرة إلى افتراض أن أصول الكلمات الآتية:

(قائل)، (بائع)، (مصابيح)، (صيام)، (ميزان)، (سيّد)، (موقن)، (خاف)، (اصطبر)، هي بالترتيب:

(قَاوِل)، (بايع)، (مَصَابَاح)، (صِوَام)، (مِوْزان)، (سَيْوِد)، (مُيْيِقِن)، (خَوَف)، (اصتبر)[9].

فافترضوا أنَّ الهمزة تُقلب عن واو أو ياء في نحو (قائل) و(بائع)،أي: افترضوا أصلا لها هو (قاول) و(بايع) انطلاقاً من الأصول المفترضة (قَوَلَ) و(بَيَعَ)، وهو افتراضٌ لجأوا إليه ترفضه اللسانيات الحديثة. ويَردُّ هذا الظنَّ أنَّ الهمزة ليستْ من جنس المصوّتات ، بل هي صوتٌ صامت وهذا ما لم يُنكره القدماء أنفُسُهم[10].

ومن ذلك افتراضهمأن (اصطبر) على وزن (افتعل)، وأصلها الثلاثيّ (ص ب ر)، وقد رأى كمال بشر أنَّالفعل (اصطبر) وأشباهه يجب أن يُعامَلَ معاملةً مغايرةً لما دَرَجَ عليه الصرفيون التقليديون ، تلك المعاملة هي أن ننظر إليها بحالتها الراهنة فنَصِفَ ما بها من ظواهِرَ ، دون إخضاعٍ لها لوزن (افتعل) وفروعه ، فنُخرجها من هذا الباب مُتَّبِعِين في ذلك مبدأ (تعدُّد الأنظمة في البحث اللغوي)، ومخالفين حينئذٍ منهجَهُمْ الذي يقوم على أساس (توحُّد الأنظمة)، وهو مبدأٌ لَعِبَ دوراً خطيراً في الدرس اللغوي عند العرب ، وكثيراً ما جَرَّهُم إلى التأويل والتخريج والافتراض ، لأنهم مُضطرُّون باتباعه إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدةٍ عامَّة واحدة ، ولو لم تنطَبِقْ عليها كُلَّ الانطباق كما في حالتنا هذه.أمَّا التفسيرُ العلمي لهذه الأمثلة ونحوها إذا كان لنا أن نأخذ بمبدأ الوصف ومبدأ تعدُّد الأنظمة فلا يتمّ إلا على أُسُسٍ صوتية اقْتَضَتْهَا خواصُّ الصيغ المذكورة ، فتكون السياقات الصوتية التالية مُستحيلة في العربية[11]:

فالمستحيل هو: (صوت مطبق + ت) = والمستعمل هو: (صوت مُطبق + ط).

المستحيل هو: (د ، ذ ، ز + ت) =والمستعمل هو: (د ، ذ ، ز + د).

وبهذا لم نُجاوز الحقيقة في شيءٍ ولم نَلجأ إلى شيءٍ مفترضٍ كما افترضوا هُمْ أصلاً لهذه الصيغ.

وكذلكافترضوا في مثل (الأنهار جوارٍ): أنَّ التنوينَ في (جوارٍ) تعويضُ حرفٍ ساقط ، والأصل (جواريٌ). سَعْياً منهم لعدم الخروج عن قالب الوزن (فواعل).

فأغرقوا الدَّرْس الصرفي في متاهات من الافتراضات التي لا تستند إلى واقع ، وتصوَّرُوا أُصُولا غيرَ موجودةٍ بنوا عليها تغيراتٍ لم تحدُثْ قَطُّ. ومثلُ هذه الطريقة في الدرسِ الصرفي ينبغي أنْ نخلّص منها الصرف[12].

وقد ذكر ابنُ جني ما يُشبه الإنكار لهذا الأصل المقدَّر ، غير أنه إنكار من زاوية أخرى ، إذ أنكر أنْ يكون معناه أنه كان مُستعملا من قبل ، وأكّد أن الأصلَ المقدَّرَ محضُ افتراض ، يقول: «وينبغي أنْ يُعلَمَ أنه ليس معنى قولنا إنه كان الأصل في (قام وباع: قَوَمَ وبَيَع) ... أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان بـ (قَوَمَ وبَيَعَ) ونحوهما مما هو مغيّر ، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد»[13].

وقال أيضا: «هذا الموضع كثيرُ الإيهام لأكثر مَنْ يسمعه لا حقيقة تحته ، وذلك كقولنا: الأصل في (قام: قَوَمَ) وفي (باع: بَيَعَ) ... فهذا يُوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها -مما يدعي أن له أصلًا يخالف ظاهر لفظه- قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوَم زيد وكذلك نوم جعفر ... وليس الأمر كذلك بل بضدّه ، وذلك أنه لم يكُن قطُّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه ، وإنما معنى قولِنا:إنه كان أصلُه كذا: أنه لو جاءَ مجيءَ الصحيح ولم يعلّل لَوَجَبَ أنْ يكون مجيئُه على ما ذكرنا ، فأمَّا أن يكونَ استُعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انْصُرِفَ عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحدٌ من أهل النظر»[14].

فابنُ جني يوضّح المقصودَ بالأصل الذي تعود إليه الصيغة (المقدَّر) أنه أمرٌ افتراضي لا وجود له ، وليس أمراً تطورياً يمثل ما قبل مرحلة الارتقاء اللغوي. فهو يُنكر أن يكون تطوّريا ولا يُنكر وجوده كليًّا. وهذا الرأي يُجانب رأي الوصفيين الذين أنكروه بالكُلّية ، غير أنه قد يُمثّل سَيْرا باتجاه المجال الوصفي. إذ يَنجُم عنه تجنُّبُ قولِ: أنَّ (مبيع) أصلها (مبيوع) لأنَّ الذي يقول (مبيع) غيرُ الذي يقول (مبيوع). ومعنى هذا أنَّ الصيغتين وُجدتا في وقتٍ واحد ، وأنَّالمستعمِلَ لأحدهما لا يَستَعْمِلُ الأخرى ، وليسَتْ الثانيةُ بدايةً تأريخية للأولى ، على أنهما بمعنى واحد[15].

ويذهب اللسانيون الوصفيون الذين يحللون اللغة إلى عناصرها تماماً كما يُحلّل الكيميائيّ مادَّةً ما ويضعون الأحكامَ بشكلٍ وصفي تقريري للواقع ، إلى أنَّ (قام) أصلها (قام)

لا (قوم)[16]. وأنَّ مضارعَ (قال) و(باع) هو (يقول) و(يبيع)، ومصدرهما (قَوْل) و(بَيْع)، واسم الفاعل منهما (قائل) و(بائع)، واسم المفعول منهما (مقول) بإبدال ياء المضارعة ميماً مفتوحة و(مَبيع) بإبدال حرف المضارعة ميماً مفتوحة، كلّ ذلك بلا تأويل وتعليل.

ففكرةُ انقلابِ المصوّتات بعضِها عن بعضٍ فكرةٌ غيرُ صحيحة وأنها قد قامَتْ على افتراض وجودِ أصولٍ متوهّمة. وهو تحليلٌ افتراضيّ مرفوض.

بيد أنَّ الدعوة إلى التخلي عن الأصل المقدَّر دعوةٌ غيرُ متّفقٍ عليها عند كل المحدثين. فأتباع المدرسة التحويلية يُصرّون على بقاء الأصول المقدّرة والتمسُّك بها، ويرَوْن أنّ قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى (بنية سطحية). وفي العربية مثلاً لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أنّ أصله (قال) وأن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و(يبيع). بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما، ولا نستطيع أيضا أنْ نُغفل أن الطاء في (اصطبر) و(اضطرب) ليست طاء وإنما أصلها (تاء)، وليس من العلم أنْ يقف الدرسُ الوصفي المحض عند حدود وصف الظاهرة كما هي، دون أن يجد تفسيراً لها، ومن هذا التفسير البحث عن (الأصل)، ومعرفة الأصل تخضع لاتجاهات لغوية عامة[17].

وممَّن ذهب هذا المذهبَ من الباحثين العرب (صلاح الدين حسنين)، ومنهم أيضا (داود عبدة) باحثٌ من أنصار المدرسة التوليدية، وقد تصدَّوا للردّ على هؤلاء الباحثين الذين يؤيدون المدرسة البنيوية، فقالوا: «إذا لم نأخذ بفكرة الأصل والفرع، فكيف نفسر الواو في يقول، لو فصلناها عن قال، وكيف نفسر التاء في اصطبر لو فصلناها عن التاء في استعمل، ألم تكن فكرة الأصل والفرع هي التي تؤكد لنا أن التاء أصلية في استعمل ثم تحولت إلى طاء لمجاراتها حرفاً مطبقاً هو الصاد، وهكذا جاء الاتجاه التوليدي والتحويلي موافقاً للنحو العربي وللقياس الذي اعتمد عليه النحاة في وضع قواعدهم»[18].

وهم يُوافقون القدماء في تقدير بنى تحتية لـ (قال) و(باع) بأنَّ أصله (قَوَلَ، يَقْوُل) من باب (فَعَلَ، يَفْعُلُ) وأصل باع (بَيَعَ، يَبْيِعُ) من باب (فَعَلَ، يَفْعِلُ)[19].

3. تأثيرات الشكل الكتابي في النظام الصرفي العربي:

من مآخذ الوصفيين على اللغويين القدامى اعتمادُهم على الكتابة الخطية بدل الأصوات النطقية. فالنظامُ الصرفي بالدرجة الأولى نظامٌ صوتي، يعلّل الظواهر الصرفية انطلاقا من

سلسلة الأصوات المسموعة ، وليس من الرسم الخطّي الذي يؤدّي إلى الخلط بين الظواهر المتباعدة داخل نظام علمي[20].

يقول اسماعيل عمايرة: «لما كانت اللغة نظاما نطقيا قبل أن تكون رمزا كتابيا ، فقد بات لزاما أن يُنظر إليها على أساسٍ من مقتضيات النظام اللفظي ، كنظام المقاطع والنبر والتنغيم... قبل أن يُنظر إليها على أساس الرموز الكتابية التي قد تقصر عن الوفاء بمتطلَّبات الدقَّة الوضعية للظاهرة اللغوية المنطوقة. ونظام الكتابة العربية كغيره من الأنظمة الكتابية العتيدة مايزال ينهض بعبء حَمْل اللغة عبر رحلات الزمان ، وقد أَلِفَتْهُ الأجيال ، ورأت فيه النظامَ الوفيّ بحاجاتها الفكرية والحضارية. غير أنَّ المرء في النظر اللغويّ الخالص قد يلمَسُ أَثَرَ القواعد الكتابية على التفكير اللغوي النطقي عند القدماء في وصفهم للظاهرة اللغوية ، وبخاصة في الصوائت وفي التغيرات المقطعية في بنية الكلمة»[21].

فالاعتماد على الخط دون النطق يؤدي إلى أخطاء في النتيجة وتناقض في الحكم ، لأنّ الرموز الخطية لا يمكن أنْ تستوعب كلّ ما يوجد من غنى وتنوُّع صوتي في اللغات البشرية. ومما زاد الأمرَ استفحالا طبيعةُ الخط العربي الذي لا يهتمّ كثيرا بالحركات ، ولذلك لا تُرسم عادة ، وإنْ رسمت فعلى الحروف أو تحتها ، بينما هي تليها في النطق. ولذلك يتصور اللغويون العرب الحركاتِ تنتقل فوق الحروف فتعوّض الواحدةُ الأخرى بكل بساطة ، وكأنما هي أثوابٌ يستبدلها الحرف كما يشاء[22].

فمثلا نرى عندهم أنَّ الفعل (بَقُوا) أصله (بَقِيُوا) ، والتحويل من (بَقِيُوا) إلى (بَقُوا) يتمَّ على مراحل:

الفعل (بَقِيَ) على وزن (فَعِلَ) فإذا أُسند إلى واو الجماعة فينبغي أن يكون على وزن (فَعِلُوا) أي: (بَقِيُوا)

ضمَّةُ الياء في (بَقِيُوا) انْتَقَلَتْ إلى القاف فصارت الياء ساكنة: وصارت (بَقْيُوا).

التقى ساكنان (ساكن الياء وساكن الواو) فحُذف الأوّل وهو الياء ، وصار الفعل: (بَقُوا).

فنلاحظ أن الخطّ العربي يُوهم أنَّ الحركاتِ تنتَقِلُ بين الحروف ، وأنَّ ضمَّةَ الياء انْتَقَلَتْ إلى القاف الذي تحته كسرة ، فالضمّة حركة طارئة دَخَلَت على الكسرة الحركة الأصلية ، فَطَرَدَتْه ، لأنَّ الطارئَ يطردُ الأصليّ ويأخذ مكانه ، هكذا بدون مبرّر صوتيّ. ومِنْ ناحيةٍأخرى فإنَّ وَضْعَ رَمْزَيْنِ (ضمَّة ، واو) للدلالة على حركة الياء ، جَعَلَ اللغويَّ العربيَّ يَفصلهما كما لو

كانا صَوْتَيْنِ مُسْتَقِلَّيْن ، فينقل الحركة أي الضمَّة إلى القاف ويترك علامةَ طولِهَا أي الواو في مكانها ، ويعتبرها ساكنا يلتقي بالياء ، وهو خطأٌ فادحٌ مَرجِعُهُ الغفلةُ عَن حقيقة الأصوات وتفاعلها في الصيغة تأثُّراً بالخط[23].

إنَّ مراحلَ التغيير التي تمرُّ بها الصيغة قبل أن تتَّخِذ شَكْلَهَا النهائي تُمثل صيغا مُستحيلة لايمكن نُطقها ، وهو مايجعل التفسيرَ القديم نظريا صِرْفا ، لأنه خطّيّ ، بينما اعتبار التغيير الصوتي يجب أن يجعل كل الصيغ الناتجة ممكنةَالنطق ولو كانت ثقيلة ، بل إنها لاتتغير إلا لثقلها فتنتقل من ثقلٍ إلى مادونه حتى تستقرّ في صيغةٍ تتطلَّبُ أقلَّ مايمكِنُ من المجهود النطقي طِبْقاً لمبدأ الاقتصاد اللغوي وقانون المجهود الأدنى[24].

ويتصوَّرُ اللغويون المحدثون أنَّ شكلَ الخطّ العربي هو من أسباب خطأ القدامى الذين جعلوا الحركات لا تستقلّ بنفسها. فخطّ الكتابة لا يرمز للحركات في بنية الكلمة ، وإنما توضع رموز الحركات فوق الحرف أو تحته. فتوهموا لذلك أنها تابعة للحرف ، وليست رمزاً لصوتٍ مستقلّ تمام الاستقلال لايقلّ في شأنه عن رمز الحرف للأصوات الساكنة.والخطأ الآخر هو عدُّهم حروفَ المدّ (الألف ، الواو ، الياء) أصواتا ساكنة غير الحركات القصيرة ، ولذلك وضعوا قبل كل حرف منها حركة مشابهة له بتأثير الخط العربي الذي يرمز للحركات الطويلة برموز في داخل بنية الكلمة بعكس الحركات القصيرة[25].

فأثّر عليهم الرسم الكتابي ، وأوقعهم في هذا الوهم والخطأ الصوتي من وضع علاماتٍ لما ظنُّوه حركةً قصيرة تسبق حروف المدّ ، فوضعوا فتحة قبل الألف في (قال) ، وكسرة قبل الياء في (أَرْمِي) ، وفتحة قبل الواو في (أَدْعُو)[26].

بالرغم من أنَّ ابنَ جني قد قرَّرَ «(أنَّ الحركاتِ أبعاضُ حروفِ المد) ولكنَّ هذه الملاحظة لم تُؤْتِأَثَرَها في مَسلك القدماء جِيَالَ هذه الأصوات الطويلة وأجزائها»[27] ، فعين الأفعال التالية: (يسعى ، يدعو ، يرمي) لا تتحمَّل أيَّة حركةٍ قبل أصوات العِلَّة في أواخرها ، بل إنَّأصواتَ العلَّة هي حركاتُ عين الفعل ، فتلك الكلماتُ ثنائيةُ البنية في هذا الاستعمال[28] ، وكذلك القاف من (قال) ليس عليها حركة الفتح ، والميم من (رمى) غير متحمّل لحركة تسبق الألف. والدراساتُ الحديثةُتقرّر أنَّ الفتحة الطويلة تساوي فتحتين قصيرتين ، فليس بمعقول أن تسبقها فتحة ثالثة لأنها تنطق في الواقع فتحتين اثنتين لاغير ،كما تُقرّر استقلال كلٍّ من الصامت والحركة بحيث يمكن أداء أحدهما مستقلّا عن الآخر على نحو من التجريد الكامل ،

وعلى ذلك فلا بد من احترام وجود الحركة في أي نظامٍ للكتابة يرادُ به تصويرُ الحقيقة العلمية كما هي[29].

وقد ذكر بعضُهم تَسويغا لكتابة اللغويين تلك الحركة المناسبة لحرف المدّ، وقالإنَّ التعمُّق في دراسة تاريخ الكتابة العربية والنظر إليها من وجهة النظر اللغوية يسوّغ إثبات علامات المصوتات القصيرة قبل رموز (حروف المد)، لأنَّ الرموز الثلاثة (واي) تمثل ستة أصوات ثلاثة صوامت وثلاثة مُصوّتات ، فالألف تمثل الهمزة في مثل (أخذ) والفتحة الطويلة في مثل (قال)، ورمز الواو يمثل الواو الصامتة في (قَوْل) والضمة الطويلة في (نقول)، ورمز الياء يمثل الياء الصامتة في مثل (بَيْت) والكسرة الطويلة في مثل (قِيلَ). ومِنْ ثَمَّ كان استخدامُ تلك العلامات قبل هذه الرموز دليلا على أنها تمثل مُصوّتاتٍ طويلة ، وبخلافه فإنها تمثل الأصواتَ الصامتة ، وهو عَمَلٌإنْ لم يكن له مسوّغ من الناحية الصوتية ، فإنّ له ذلك من وجهة النظر الكتابية[30].

ولايزال موضوعُ وجودِ حركةٍ قبل حروف المد بحاجة إلى تحقُّق ، وإنَّ من التسرُّع القولَ بأنّ علماء العربية أخطأوا حين قالوا أن حروفَ المدّ مسبوقةٌ بحركة تجانسها ، فهناك ظواهرُ لغويةٌ وصوتية تؤيّد وجهة نظر علماء العربية ، فالفعل (أدعو) مثلا ينتهي بحرف مدّ (ضمَّة طويلة)، وفي نظر الدارسين المحدثين أننا (نحتاج إلى أيّ علامة كتابية توضع على العين أو الواو ، بينما يجب في مذهب علماء العربية أن توضع ضمّة على العين وسكون على الواو (أدعُوْ)، وإذا جاء هذا الفعل في مثل هذا السياق (لن أدعُوَ) فسوف نحتاج حينئذ إلى أن نضع ضمَّةً فوق العين وفتحة فوق الواو ، ولانستطيع أنْ نستغنيَ عن الضمَّة قبل الواو حينئذٍ والفتحةِ بعد الواو. وكذلك الحال في الفعل (نرمي ، لن نرميَ). فلزومُ الحركة قبل رمز الواو والياء في الحالة الثانية للفعل ، يُسوّغ القولَ بوجود حركةٍ قبل حرفِ المد تمثّل الجزء الأول منه ، بينما يمثّلُ رمزُ الواو أو الياء الجزء الثاني من حرف المدّ باعتباره حركةً طويلة مؤلَّفة من حركتين[31].

4. وَهْمُ العلاقة بين الهمزة وأصوات المدّ:

يرى اللغويون القُدامى أنَّ للهمزة علاقةً وارتباطا بأحرف العِلَّة (الألف ، الواو ، الياء). إذ قد يطرأ على أحد الطرَفَيْن تغييراتٌ فيتحوَّلُ إلى الطرف الآخر.

فقد تنقلبُ الهمزة إلى حرف عِلَّة ،مثل: (آمَنَ ، أُومنُ ، الإيمان). فإنَّ أصلها: (أَأْمَنَ ، أُؤْمنُ ، الإئْمان).

وقد ينقلبُ حرفُ العلَّة إلى همزة ، مثل: (السماء ، البناء ، الحمراء)، فإنَّ أصلها: (السماو ، البناي ، الحمرا).

كما أنهم عاملوا الهمزة معاملة الألف ، ولم يكُن التمييزُ بينهما واضحاً في تصوُّرهم وبذا اختلط الأمر[32]. واعتبروا أنَّ الهمز ضربٌ من الإعلال ، ويرجِعُ ذلك مِنْ ناحيةٍ إلى خَلْطِهِم بين الهمزة والألف -والألف عندهم حرف عِلَّة-، ومن ناحية أخرى إلى ما لاحظوه من كثرة التغييرات الطارئة عليها ، وهي شَبِيهَةٌ بالتغييرات الطارئة على حروف العِلَّة ، ولا سيما الواو والياء ، مثل الحذف والإدغام والقلب وغيرها ، لذلك ليس من الإسراف أنْ تُعتبر الهمزة ضرباً من الإعلال لما له من أثر في تغيير الأبنية الصرفية عموماً[33].

وقد انتُقِدَتْ نظرةُ اللغويين القدامى إلى الهمزة ، وظنُّهم أنَّ ظواهرَ النقص والتغيير والحذف -التي ظنوا أنها تلحق بالهمزة- ظواهرُ مستقلَّة ، وليس صوراً أخرى لها أو أَبْدالاً منها ، وأَوْقَعَتْهُم هذه النظرةُفي خطأٍ آخر يتعلَّق بهذا الصوت نفسِه إذ عَدُّوهُ حَرفاً مُعتلاً ، إذ هو في نظرِهِم قابلٌ للتغيُّر والتحوّل ، شأنُه في ذلك شأنُ حروف العلَّة المعهودة (الألف والواو والياء)[34].

وأثبت علمُ اللغة الحديث عدمَ وجود علاقة بين الهمزة وأحرف العلّة ، فمِنَ مقارنة صفات الهمزة مع أصوات المدّ نجد التعارض الكامل بين طبيعة الهمزة وتلك الحركات الطويلة[35].

أَمَّا طبيعةُ الهمزة فمن الناحية الصوتية هي صوتٌ يخرج من الحنجرة ذاتها ، نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماماً ، ثم انفتاحهما في صورة انفجارٍ مهموسٍ ، فهي إذن صوتٌ حنجري انفجاري مهموس ، وهي بذلك تعدُّ من الصوامت.

وأَمَّا طبيعة أصوات المدّ (الحركات الطويلة) فهي أصوات انطلاقية ، تخرج من منطقة الفم بعيداً عن الحنجرة والحلق واللهاة ، ثم هي أصوات مجهورة بل هي أعلى الأصوات إسماعاً ، على حين نجد الهمزة مِنْ أخفض الأصوات إسماعاً.

فهناك إذن ما يشبه التعارُضُ الكامل بين طبيعة الهمزة من جانب ، وطبيعة الحركات من جانب آخر ، يتمثل في الفروق التالية:

من ناحية المخارج: هما متباعدان.

ومن ناحية الصفات: فالهمزة مهموسة وانفجارية ، والحركات مجهورة وانطلاقية.

وهناك فرق إضافيّ بين الهمزة وحرفي العلّة الواو والياء ، هو أنَّ الهمزة صوتٌ صامتٌ مُستقلّ ، وحرفُ العِلَّة صوتٌ حركيٌّ انتقالي.

وبذلك فلا علاقةَ صوتية مُطلقاً بين الهمزة وبين أصوات المدّأوالعلة. وذهب اللسانيون المحدثون إلى أنه «لا يكون الإبدالُ إبدالا حقاً إلا إذا كان بين البدل والمبدل منه علاقة صوتية كقُرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس والشدة والرخاوة»[36] ، وكلُّ ما حَدَثَ هو إسقاطُ الهمزة لا غيرَ ، وتولُّدُ شِبْهِ حركةِ واوٍ أو ياءٍ نتيجةَ اتصالِ الحركات بعدَ سقوطِ الهمزة[37] .

فلا علاقةَ صوتية مُطلقاً بين الهمزة من ناحيةٍ ، وبين الواو والياء من ناحيةٍ أخرى ، تُعِين على القَوْل بإمكان حُدوث تبادُلٍ بينها طرداً وعكساً ، سواء أكان إبدالاً واجباً أم جائزاً أم شاذًّا ، ومُقتضى هذا هو خطأ القدماء ومَنْ وافَقَهُمْ من المحدثين في كلِّ ما زَعَمُوه مِنْ دعاوى الإبدال في هذا الباب ، لسببٍ بسيط هو عدمُ وجودِ العلاقة الصوتية المشترطة لحدوث الإبدال. وبناءً عليه لا بُدَّ من البحثِ عن حَلٍّ آخر للمشكلة. ونسجّل هنا أيضا أن القدماء قد أصابوا أحياناً حين فهموا طبيعة حروف العلّة كحركاتٍ طوال ، ولكنهم نَقَضُوا هذا الفهمَ فلم يتَّخِذُوه أساساً لمعاملتها ، بل عامَلُوها كحُروفٍ ساكنة ، وكذلك فعلوا مع أشباهِ حروف العِلَّة التي هي في الحقيقة أنصافُ حركاتٍ ناشئة عن حركاتٍ مزدوجة. وإنَّ أساسَ الحل لن يأتي إلا من طريق التحليل الصوتي للعناصر المركَّبة ، أعني تحليل المزدوج أولاً إلى عناصرَ بسيطة ، ومن طريق هذا التحليل نستطيعُ التعرُّفَ على ما تبقَّى من العناصر الصوتية وما حُذف منها كما نستطيعُ تحديدَ وظيفةِ الهمزة في السياق الصوتي حينئذ[38] .

فالقولُ بوقوع الإبدال بين الهمزة من جانب ، وأصواتِ المدّ والعِلَّة من جانب آخر ، قولٌ لا تؤيّدُهُ الحقيقةُ الصوتيةُ لِبُعد ما بين الجانبين. وهو أيضا قولٌ لا يَنْهَضُ لتفسير مُشكلة التغيير الذي تتعرَّضُ له الكلمةُ العربية ، لأنَّ هذا التغييرَ خاضعٌ لجملةٍ من العوامل التي تتَّصل بخصائص النطق العربي[39] .

5. قيمة السكون(الحركة الصفر):

5.1. وهم السكون على الحركات الطويلة:

السكون عند اللغويين القُدامى وَصفٌ يُطلق على ماليس بمتحرك ، أي مالم تعقُبُه حركة ، فقد أطلقوا الوصفَ على الصوت لا باعتبار ذاته بل بحسب مابعده ،أمَّا المحدثون فيستخدمون مُصطلح (الصوامت) للدلالة على الأصوات التي كان القدماء يُسَمُّونها الحروف. فالصوت من هذا النوع صامت في ذاته ، وهو متحرّك إذا وَلِيَتْهُ حركة ، وهو غير متحرك اذا وليه صامت مثله أو إذا لم تعقبه حركة[40].

وقد عامل القدامى السكون كما لو كان حركة ، حيث ينعتونه صراحة بالمصطلح (حركة)،ويقرنون السكون بالحركات وينسبون له مالها أو لبعضها من خواصّ صوتية أو وظيفية. هذا الاتجاه يستلزم ضمنا -وبالضرورة- اعترافَهم بأنَّ السكونَ شيءٌ يُنطق ويُتلفَّظ به بالفعل. إذ ثبوتُ كونِهِ حركةً أو منحه الخواصَّ الصوتية للحركات يقتضي هذا اللزومَ بداهة. ومثالُ ذلك قولُ بعضهم إنه ينوبُ عن أربع حركاتِ الأصول عشرة ُأشياء ، فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون الحذف[41].

وكان علماء العربية القدماء يتصورون أنَّ الحركات تمثل (الضمَّة ، الكسرة ، والفتحة) أي الصوائت القصيرة فقط التي تدخل في نظرهم على الحروف فتحركها ، وما خلا منها من الحروف عَدُّوه ساكنا أي مجرَّدا من الحركة ، وشمل هذا لديهم أحرف المدّ ، مع إشارتهم وإدراكهم للعلاقة بينها وبين الحركات القصار في كَوْنِ الحركات من الحروف (الألف الياء الواو)[42].

لقد أثبتت الدراساتُ الصوتية الحديثة أنَّ الصوائِتَ لَيْسَتْ ساكنةً وغيرَ مسبوقةٍ بحركةٍ مِنْ جنسها ، لأنها هي حركات أو صوائت طويلة[43]. وصار من المعلوم أنَّ السكونَ والحركة يَرتبطان بالصوامت لا بالصوائت. غير أنَّ اللُّغويين القُدامى تَصَوَّروا أنَّ الصوائِتَ الطويلة تقبَلُ السكون والحركة كما لو كانت صوامتَ. ويترتَّبُ على هذا أنها تسقط إذا جاء بعدها حرفٌ صامتٌ مُشَكَّل بالسكون ، أي أنَّ ذلك من قبيل التقاء الساكنين[44].

فيتردَّد كثيراً عندهم عبارةٌ توحي بأنَّ الألفَ صوتٌ صحيحٌ ساكن ، وهو أمرٌ مخالفٌ للواقع ، لأنَّ الحركة والسكون مُرتبطان بالأصوات الصحيحة فكما أنه لايصحُّ أنْ يقال إنّ الفتحة صوتٌ ساكنٌ ، كذلك لايصحُّ أنْ يقال إنَّ الألف -وهي ليست سوى فتحة طويلة- صوتٌ ساكن[45].

وماهذا إلا اضطرابٌ في فهم حقائق الأشياء ساقَهُمْ إليه عدمُ قدرتهم على التمييز بين المكتوب والمنطوق.

إذ إنَّ تصوير (الواو والياء والألف) برموز كتابية كبقية الحروف من صاد وضاد وغيرها قد أدَّى إلى أن نُعامِلَ هذه الصوائت الطويلة مُعاملة الصوامت، ولذا قيل: أن الألف ساكنة وكذلك الواو والياء[46].

فبنى علماء العربية الدراسة الصوتية على الرسم في هذا الجانب. وهو منهجٌ غيرُ دقيقٍ في الواقع، لأنَّ الكتابة دائما لاتُعطي صورةً تامَّة لواقع اللغة المنطوقة[47].

وقد ذكر بعضُهم يعذِرُ القدامى أنَّ وصْفَ حروف المد في علوم العربية بأنها سواكنُ، يُقصد به الإشارة إلى أنّاشباع لفظ حركة المتحرك يشبه السكون، من حيث أنّ الاشباع كالسكون لا يؤدّي إلى ظهور مقطع صوتي جديد، بل يؤدي فقط إلى تغيير وصف المقطع. ويعني ذلك أن علماء العربية حين وصفوا المدّات الثلاث بأنها سواكنُ قصدوا الإشارة إلى أنها صائتةٌ غيرُ قصيرة لأنها تظهر نتيجة إشباع الحركة المناسبة لكل منها. كما يعني أنهم حين قالوا إنَّ المدَّاتِ تتحرك، قصدوا الإشارة إلى ما يقابلها من أصواتٍ صامتة، ويؤكّد ذلك أنهم اضطرُّوا إلى القول أنَّ الألف المدّة إذا تحركت قُلِبَت همزة، والسبب في ذلك أن الواو المتحركة هي صوتٌ صامت، وكذلك الياء المتحركة هي صوت صامت، بينما لا توجد ألف متحركة، وأقرب الأصوات المتحركة إليها هي الهمزة[48].

5. 2. المستوى الوظيفي للسكون:

يرى كمال بشر أنَّ السكونَ وحدة صرفية لها وظيفةٌ إعرابية من الجانب النحوي للجُملة، وذلك في حالة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر، حيث يقوم السكون بوظيفةٍ تُقارَنُ بوظيفة الفتحة والضمَّة في الفعل، فالسكونُ دليلُ الجزم. وفي حالة فعل الأمر للمفرد المذكر في نحو (اضربْ)، السكون هنا ذو دلالة نحوية تُقارَنُ بدلالة الألف في المثنى (اضربا)، والياء في حالة المفرد المخاطبة (اضربي)، والواو في حالة الجمع (اضربوا).وهكذا نرى السكون (بمعنى الخلُوّ من الحركة) يتبادل المواقع في التركيب مع وحدات صرفية مُقرَّرة عند علماء العربية أنفسهم. (الألف صيغة المثنى والياء للمخاطبة المؤنَّثة والواو دليل الجماعة)، فالسكونَ وحدةٌ صرفية قامت بوظيفة الدلالة على الإفراد والتذكير في فعل الأمر[49].

وتوصَّل كمال بشرأنه يجوز لنا أنْ نُسَمِّي السُّكون (ظاهرة) أو (عُنصرا) أو (حركة) إذ نظرنا إلى قيمته الوظيفية.

كما توصَّل أنّ عدَد الحركات في العربية يختَلِفُ باختلاف الجانب الصوتي:

أ. فمن حيثُ النطقُ والتأثيرُ السمعي: هذه الحركات ثلاثٌ هي (الفتحة والكسرة والضمَّة).

والسكون-من الناحية النطقية الصِّرْفة - ليس صوتا لغويا أي أنه شيء لايُنطق ولايُسمع. أو هو شيءٌ ليس له تحقيق صوتي عادي أو أيّ تأثير سمعي. ومعنى هذا أنه ليس صوتا صامتا وصائتا.فلا يُتلفظ به ، ولا وجود له من الناحية النطقية الفعلية ، وإنما هو (عدم) الصوت ، أي (عدم الحركة)[50].

وعليه فإنّ تعرُّض القدماء للسكون من حيثُ الخفّةُ والثقل قد أَوْقَعَهُمْ فيما يُناقض كلامهم ، إذ الخِفَّةُ وعَدَمُها أمران يرتبطان بالنطق ، والسكون(العدم) شيء لايُنطق بداهة. ويرى كمال بشر أنه بشيءٍ من التسمُّح يمكِنُ تفسيرُ كلامهم بأنَّ المقصود هو أنَّ نُطقَ الحرف خاليا من الحركة أَخَفُّ منه متبوعا بها[51].

ب. ومن حيثُ المستوى الوظيفي: يكون هذا النظام الوظيفي للحركات مُكَوَّنا من أربعة عناصر: ثلاثة منها لها تحقيقٌ صوتيّ ماديّ وهي الفتحة والكسرة والضمّة ، وعنصرٌ واحدهو السكون ، وهو لاشيء أو عدمٌ من هذه الناحية ، وسمَّاه كمال بشر الحركة الصفر[52].

فالسكونُ على المستوى الوظيفي لا النطقي عنصرٌ صوتيّ أو حركة بالرغم من أنه لاشيء.(وهو ليس حركة أو صوتا من ناحية النطق والتأثير السمعي مع إهمال رمزه الكتابي لعدم جدواه في هذا الشأن).

وحُكم عليه بأنه حركة على المستوى الوظيفي للتشابه الواضح بين دوره ودور الحركات في المستوى الصوتي الوظيفي وهو ما اختصَّت به التسمية (حركة)[53].

ومن مظاهر هذه القيمة مايأتي[54]:

- السكون إمكانية من إمكانيات أربع تَعرِضُ للحروف أو الأصوات الصامتة. فهذه الحروف أو الأصوات قد تُتبع بفتحة أو كسرة أو ضمة أو (بلاشيء)، وهذه الإمكانية الرابعة -وهي الخلوّ من الحركة- لها قيمة صوتية على المستوى الوظيفي ، إذ هي تميز الحرف الخالي من الإمكانيات الثلاثة الأخرى ، وهذا التمييز ذو أهمية خاصة لأنه يشير إلى حالة صوتية رابعة

(موجودة بالفعل)، وهي ولاشكّ في حاجة إلى اصطلاح خاصّ بها يكون اسما لها ودليلا عليها.

وهذه الإمكانيات الأربع تظهر بوضوح فيما لو نظرنا مثلا إلى عين الكلمة الثلاثية فهناك: (فـعَـِل) بفتح العين وكسرها وضمّها ، ثم هناك (فَعْل)بخلُوّ العين من الحركات الثلاثة ، وقد أشاروا إلى هذه الحالة الرابعة برمز السكون.

- السكون (وهو الخلوُّ من الحركة) له وظيفة في التركيب المقطعي في اللغة العربية فهو يميز نهاية المقطع المنتهي بحرف خال من الحركات الثلاث كما في المقطع (ص ح ص = صوت صامت + حركة + صوت صامت) وهو مقطع متوسط مغلق ، يقابل المقطع: (ص ح ح) وهو مقطع متوسط مفتوح ، أو المقطع: (ص ح) وهو مقطع قصير.

- هناك تبادل في المواقع بين الخلوّ من الحركة ، والفتح في بعض السياقات الصوتية في صيغ صرفية خاصة ، كتلك التي نصَّ عليها عُلماء العربية ، مما كان عينُها صوتاً من الأصوات التي نَعَتُوها بالأصوات الحلقية ، وهي (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) كما في نَهْرٌ ونَهَرٌ وبَحْرٌ وبَحَرٌوغيرها.

فهذا العنصر الصوتي (السكون أو ما يُسَمَّى الحركة الصفر) له قِيَمٌ لغوية على المستوى الصرفي والنحوي كذلك. ويمكن التدليل على ذلك بالإشارة إلى أمثلة مما يقوم به من وظائف في هذا المجال.إذ من المعروف أنَّ كلَّ حرف من حروف الأصول أو بخاصة في الأصول الثلاثية قد يتبع بواحدة من الحركات الثلاث أو بالحركة الصفر وهي السكون. وهذه الإمكانيات يظهر أثرها في تكوين الصيغ وتحديد الأوزان وليس من الضروري أن تتحقّق هذه الإمكانيات في المادة الواحدة ، ولكنها إمكانيات جائزة الوقوع بالمعنى العام أو المعنى التجريدي ، وقد وُفِّقَ علماء العربية إلى إدراك هذه الحقيقة فابتكروا الأوزان وجعلوها بمثابة المقاييس العامَّة أو القواعد التجريدية للنماذج الحقيقية- ولاتّصافها بصفة العموم والتجريد كانت الأوزان لا الأمثلة الفعلية هي التي تقبل هذه الإمكانيات الأربع بصورة لاتقبل الشك. فهناك في المادة الثلاثية (فعل) تجد هذه الإمكانيات الأربع بالنسبة للعين مثلا: (فعَِل) بفتح العين وكسرها وضمّها ، ثم (فَعْل) بسكونها هذا فيما لو نظرنا إلى الصيغ منعزلة ولكنها بمجرد أن توضع في تركيب نحوي يتحدّد وزنها ولايمكن أن تقع لها إلا إمكانية واحدة[55].

وذَهَبَ كمال بشر إلى[56]:

أنَّ الحركات الثلاثة (الفتحة الضمة الكسرة) هي فونيمات أساسية أو تركيبية: وهي التي تُعَدُّ جزءا من بناء التركيب الصوتي ، كلمةً كان هذا التركيبُ أو غيرَ كلمة ، وهي فونيم يمكن إفرادها وعزلها عن أخواتها في التركيب.

في حين أنَّ السكون هو فونيم ثانويّ أو هامشيّ ، أو فونيم خارج التركيب: وهو مجرَّد ظاهرةخارجية ترتبط بالتركيب وتميزه ولكنها ليست جزءا من بنائه ، ومن ثم لايمكن إفرادها أو عزلها. وهذا الوصف ينطبق على السكون في العربية ، إذ لايمكن عزله أو حتى تصوُّر هذا العزل لأنه لايتحقَّقُ وجوده إلابوجود التركيب نفسه ، فسكون الباء في: (لم يضربْ) مثلا لا يعدو أنْ يكون ظاهرة تنتمي إلى التركيب كلّه ، وليس جزءا من مكونات هذا التركيب الأساسية[57].

3.5. نقض التقاء الساكنَيْن:

يرى علماء العربية القدامى أنه لايجوز التقاء ساكنين في كلمة واحدة إلا في موضعين اثنَيْن[58]:

- الوقوف بالسكون على كلمة يكون قبل آخرها ساكن ، مثل: بَيْتْ ، قالْ.
- أن يقع في وسط الكلمة حرفُ مَدٍّ بعده حرفٌ مُدغم ،مثل: الضالّين ، دابَّة.

وتوصل المحدثون إلى عدم وجود التقاء الساكنين في اللغة العربية ، وإنما وقع العلماء القدامى في هذا الوهم بسبب الخطّ العربي ، وربما يعود هذا الاضطراب إلى عدم تمييز هؤلاء العلماء بين حروف العلّة عندما تقوم مقام الأصوات الصامتة ، وعندما تكون حركاتٍ طويلة. أي لعدم معرفتهم بطبيعة النظام المقطعي الصوتي للبنية العربية الفصحى ، فأثر على تفكيرهم الصرفي[59].

ورفْضُ اجتماعِ ساكنين في النطق يعني امتناعَ صوتين صامتين متتاليين ، أي امتناع التركيب (ص + ص) ، فالثقل -إن كان هناك ثقل- يرجع إلى خروج هذا النموذج عن المألوف في نطق العرب ، لا إلى السكون ، إذ ليس هناك سكون إلا في الرسم الكتابي أو التصوُّر فقط[60].

فحروف المدّ حركاتٌ طويلة وليست ساكنة ، والحركات لا توصف بالسكون ، فألف المدّهي فتحة طويلة وليست حركة ساكنة ، وياء المدّ كسرة طويلة ، وواو المدّ ضمّة طويلة

نعم إنَّ علماء العربية كانوا يدركون أنَّ الحركاتِ أبعاضٌ من حروف المدّ ، ولكن مع هذا وقعوا في وهم الخطّ فظنُّوها ساكنة[61].

ويعتذر تمام حسّان للقدامى في ماقالوا عن(الضالّين ومُدْهَامَّتان)أنَّ الصرفيين حين نسبوا السكون إلى حرف المد عند الكلام عن التقاء الساكنين كما في (الضالّين ومدهامَّتان) لم يقصدوا أنْ حرفَ المدّ مُشَكَّلٌ هنا بالسكون ، لأنّ المدّ والحركة لايقبلان السكون ولا الحركة ، وإنما قصدوا به شيئًا شبيها باعتبار العروضيين أنّ حرف المدّ يساوي من حيث الكميةُ الإيقاعيةُ حركةً مَتْلُوَّةً بسكون[62].

وقد عقَّبَ تمام حسان على قول سيبويه في لفظ (عُلَبِط) الذي توالت فيه أربعة متحركات: «ولا يكون ذلك في غير المحذوف» ، أنّه ربما قَصَدَ بهذه العبارة أنَّ تواليَ المتحركات الأربعة ربما أنبأ عن ساكن محذوف ، وربما كانت هذه الكلمة في الأصل (عُلَابِط) فحُذفت منها الألف. وواضحٌ أنَّ القولَ بأنَّ توسُّطَ الألف بين اللام والباء هو اعتراضُ ساكنٍ بين متحركين ، بمعنى أنَّ الألفَ ساكنة يحمل في طيه إمَّا جرثومة فكرة عروضية ، حيث يمكن تمثيل الألف والمتحرك الذي قبلها بالرمز(/0) ، وإمَّا فكرة منطقية تقضي بأنَّ الألف هنا ما دامت لا يمكن أن توصف بالحركة ، فلابُدَّ أن تكون ساكنة ، والنتيجة في كلتا الحالتين أنّ توسُّطَ الألفبين اللام والباء في (عُلابِط) يجعل الأمر مختلفًا والكلمة مقبولة ، أمَّا من وجهة نظرنا: فالألفُ حركة طويلة ، والحركة لا توصف بالحركة ولا بالسكون[63].

وقد ذهب اللغويون القدامى إلى أنّحروف العلّة (الألف الواو الياء) تحذف إذا جاء بعدها ساكن ، تجنُّبا لالتقاء ساكنَيْن. على اعتبار أنّ تلك الصوائت كأنها صوامتُ تَقبل السكون والحركة[64] ، فقالوا إنّ الياء بعد الكسرة ، والواو بعد الضمّة ، والألف ، إذا لقيهنَّ حرفٌ ساكن بعدهُنَّ سَقَطْن.

أمّا المحدثون فيرون أنّ حرفَ المدّ حركة طويلة ليس بساكن ، وعليه فلا يوجد التقاء ساكنين ، ومن ثم سقوط الواو والياء إنما هو تقصير للعلّة الطويلة أي تحويلها إلى علّة قصيرة تجانسها[65].

فالأفعال المضارعة (يقول ، يبيع ، ينام) إذا دخلت عليها أداة جزم كان الأصل أن تكون (لم يقولْ ، لم يبيعْ ، لم ينامْ). لكنها تحوَّلت إلى (لم يقُلْ ، لم يَبِعْ ، لم يَنَمْ). والسببُ عند القدامى أن سقوط الصوائت الطويلة إذا لقيهُنَّ ساكن هو قانونٌ عامّ ، ولكن الواقعَ أنَّ

تقصيرهُنَّ هو القانون لا سُقُوطُهُنَّ. أي أنّ الحركات الطويلة (الألف والواو والياء) إذا جاء بعدها ساكن فإنَّها تصبح حركات قصيرة. وهذا الاطراد لا يتمّ إلا باعتبار الواو في مثل (يقول) ضمّة طويلة ، والياء في مثل (يبيع) كسرة طويلة ، والألف في مثل (ينام) فتحة طويلة[66].

وهذا النوع من الإبدال بين الحركات هو المقبول في منهج التحليل الصوتي ، لما بينها من علاقة صوتية قوية ، تجيز قلب إحداهما إلى الأخرى ، كما أن هذه القرابة الصوتية هي التي تجيز تحوُّل حرف العلّة إلى حركة بسيطة عن طريق اختصار المزدوج إلى أحد عُنْصُريه (أي الألف إلى فتحة ، والواو المدية إلى ضمّة ، والياء المدية إلى كسرة)، والمهمّ في قضية هذا الإبدال أن نحسن التفرقة بين ما هو من جنس الحركة (قصيرة أو طويلة)، وما هو من أحرف العلة (الواو أو الياء) فهو إذن نتيجة توالي حركتين أو ثلاث حركات.

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر أنّ السلوك المقطعي في اللغة العربية يكره تتابُع الحركات ، ويعمد دائماً إلى اختصارها فإذا توالت ثلاث حركات اختصرها إلى اثنتين ، وإذا توالت حركتان مكروهتان كضمّة وكسرة - حذف إحداهما وأطيلت الأخرى ، وهكذا تعالج اللغة صعوبة توالي الحركات[67].

واشترطوا لهذا التقصير أنه يحدث في كل حالة تقع فيها هذه العلة الطويلة قبل صحيح (ساكن)، فتصبح الفتحة الطويلة فتحة ، والكسرة الطويلة كسرة ، والضمّة الطويلة ضمّة ، وجعلوها قانوناً لتقصير كل علّة طويلة[68].

وما يشير إلى أنَّ المدّ الطويل لا يقصر إلا إذا تلاه صوت صحيح ساكن أنّ هذا التقصير لا يتمّ في الفعل الأجوف المجزوم في الحالات التي لا يكون فيها الصوت الصحيح التالي للمدّ الطويل ساكناً فيقال مثلاً: (لم يبيعوا ، لم تبيعي) لا: (لم يبعوا ، لم تبعي) وهو يتمّ في الحالات التي يكون فيها الصوت التالي للمدّ الطويل صوتاً صحيحاً ساكناً وإنْ لم يكُنْ الفعل مجزوماً ، كما في (يَبِعْنَ ، يُقمْن ، يَنَمْن) وأصلها (يبيعْن ويقومْن ، ينامْن)، كذلك نَلْحَظُ هذا التقصير للمدّ الطويل في مثل (يسألنّ)، وأصلها (يسألونَّ) أي (يسألونْنَ)، و(يعلُمنّ) وأصلها (يعلمونّ) أي (يعلمونْنَ)[69].

ومن الجدير بالذكر أنّ القاعدة اللغوية التي تحوّل العلّة الطويلة إلى العلّة القصيرة التي تجانسها لا تَنْطَبِق على الحالات التي يكون (السكون) فيها طارئاً على الكلمة.

فالعلل الطويلة في كلمات مثل (معلمون ومعلمين ومعلمان) لا تتحول إلى علة قصيرة حين تلفظ الكلمات السابقة بـ (سكون) النون، لأنّ الأصل فيها (معلمونَ ومعلمينَ ومعلمانِ)، و(حارٌّ وجادٌّ) لأنَّ الأصل فيها (حارِرٌ وجادِدٌ) على وزن (فاعل).

أما حين يكون (السكون) أصيلاً كما هو الحال مثلاً في تاء التأنيث في الفعل الماضي أو التنوين (وهو نون ساكنة لفظاً)، فإن العلّة الطويلة تتحوّل إلى العلة القصيرة التي تجانسها، فيقال فَتنْ (فتىً) وأصلها فتانْ (فتى + نْ)، وعصَنْ (عصاً) وأصلها عصانْ (عصا + نْ)، كما يقال رمَتْ وأصلها رماتْ (رمى + تْ)، ودعَتْ وأصلها دعاتْ (دعا + تْ)، بينما تبقى العلة الطويلة دون تقصير في مثل فتاكم (فتى+كم) وعصاك (عصا + ك) ورماها (رمى +هَا) ودعاهم (دعا + هم)، لأن الصحيح الذي يلي العلّة الطويلة في كل من هذه الكلمات السابقة ليس ساكناً، فلا يقال: فَتَكُم ولا عَصَكَ ولا رمَهَا ولا دَعَهم[70].

6. تقويض الإعلال:

عرَّفَ اللغويون القُدامى الإعلالَ أنه: «تَغْيِيرُ حَرْفِ العِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَيَجْمَعُهُ القَلْبُ، وَالحَذْفُ، وَالإسْكانُ.وَحُرُوفُهُ الأَلفُ، وَالوَاوُ، وَاليَاءُ»[71]. وهو عندهم ثلاثة أنواع: إعلال بالقلب، وإعلال بالنقل، وإعلال بالحذف.

وقد ردَّ المحدثون كثيرا من تأويلات الإعلال، ورأوا أنها تخالف الواقع الصوتي. وسنقتصر في هذا البحث على بعض النماذج.

6. 1. الإعلال بالقلب: الإعلال بالقلب هو تحويل أحد حروف العلَّة إلى آخر منها. وله مواضعُ كثيرةٌ عند القُدامى. سنكتفي بذكر موضعين:

- **<u>قلب الألف واوا</u>**:

يرى القدامى أن الألف تُقلب واوا إذا وَقَعَت بعد ضمَّة:

-كتصغير لاعِبٌ، مثل: لُوَيْعِب (الأصل: لُا يْعِب).

-أو بناء المجهول للفعل، مثل الفعل كاتَبَ: كُوتِبَ (الأصل: كُا تِبَ).

وقال المحدثون -في البناء للمجهول- إن ألف (كاتَبَ) هي فتحة طويلة أي أنها حركة ، وعندما ننقل الفعل إلى المبني للمجهول تتحوّل الحركةُ ضمّةً طويلة (كُوتب) وهذا ليس إبدال ألف بل تغيير حركة لبناء وزن.

أما في التصغير (لاعِبٌ= لُوَيْعِبٌ) فليست المسألة إلا تقصير الفتحة من أجل الوزن (فُعَيْعِل)، وبالتالي لم تتغيَّرْ الكلمة إلا أنها صارت على (فُعَيْعِل) بعد أنْ كانت على (فاعِل)[72].

- **قلب الواو والياء ألفاً**:

وقاعدته عند الصرفيين: إذا تحركَّت الواو أو الياء (حركة أصلية) وانْفَتَحَ ما قبلهما قُلبتا ألفا. مثل: (قالَ) فإنَّ أصلها (قَوَلَ)، ومثل (باع) أصلها (بَيَعَ). تَحَرَّكَت الواو في (قَوَلَ) والياء في (بَيَعَ) وانْفَتَحَ ما قبلهما فَقُلِبَتَا ألفاً ، فصارتا (قال) و(باع).

وانْتَقَدَ المحدثون هذا التصوُّر الصوتي ، لأنَّ الواو والياء لما تحَركتا قويتا بالحركة ، فَأَصْبَحَتْ كُلٌّ منهما تُشْبِهُ الحروفَ الصحيحة.

وذهب بعضُهم إلى أن الواو والياء تسقط لوجودها بين حركتين قصيرتين متماثلتين ثم تدغم الحركتان القصيرتان فتصبحان حركة طويلة[73].

فتفسيره للتغير الصوتي لتحوُّل (قَوَلَ) إلى (قال) و(بَيَعَ) إلى (باع) يعود إلى أنَّ نصف المدّ قد سقط بسبب وقوعه بين صوتي مدّ قصيرين ، وَنَتَجَتْ الألف من الفتحتين المتواليتين بعد سُقوط الواو أو الياء الواقعة بينهما ، وكذا يُقال في قُلْتُ وقالا وقالتا وقالوا[74] ، فسقطت الواو للتخلُّص من ثلاثية المقطع (الحركة المزدوجة الثلاثية في (قَوَلَ) فتحوّلها إلى حركة واحدة طويلة ، إذ إنَّ اللغة تميل دائماً إلى جعل الحركة الثلاثية ثنائية أو أحادية ، وإلى جعل الثنائية أحادية ، فكلمة مثل (قَوَمَ) اجْتَمَعَتْ فيها حركة ثلاثية (فتحة القاف ثم الواو ثم فتحة الواو)، فإذا أسقطت الواو ، انتفى الانزلاق واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها ، لتصبح الكلمة (قام) فكل ما حدث هو إسقاط عنصر الضمَّة (الواو) في واقع الأمر هروباً من ثلاثية الحركة إلى الحركة الطويلة.

فموقع العين في (قَوَلَ وبَيَعَ) التي تحوَّلَتْ إلى (قال) و(باع) الذي هو واو أو ياء نتج كل منهما من توالي الحركات المتخالفة ، فإذا حدث انزلاق من الفتحة الأولى في كل مثالٍ إلى

الحركة التالية لها نتجت الواو أو الياء التي هي عين الكلمة في الأصل ، واعتمد في ذلك على خصائص المقطع العربي ، فهذا المقطع لا يمكن أن يتكون من حركات فقط ، وقد أسقط ، إذ إن اللغة ترفض المقطع الأوسط المكون من حركات مزدوجة فلا يبقى فيها سوى فتحتين قصيرتين اتّحدتا في فتحة طويلة[75].

ومثل هذا يقال في ألف (فَعَلَ) مثل (دعا) و(بنى) وأصلهما (دَعَوَ) و(بَنَيَ). والألف الموجودة في آخر الفعل (دنا) فتحة طويلة ترجع إلى إدغام الفتحتين بعد سقوط الواو التي بينهما (دَنَوَ: دَنَا)[76]، وتسقط الواو وكذلك الياء في (رَمَى) (سعى) تحذف بين فتحتين قصيرتين فتصبح الصيغة أخف[77].

غير أنَّ هذا التفسير الصوتي من بعض المحدثين قد ردَّهُ آخرون لأنه استَنَدَ على أصلٍ مفترض غير موجود هو (قَوَلَ).إنَّ هذا الأصل المزعوم لم تعرفه اللغة العربية وإنّ النحاة قد ابتدعوه من لدن أنفسهم لمطابقة الميزان الصرفي (فَعَلَ) الذي كان أيضا من وضعهم.إنَّ الحلَّ الأمثل ينبغي أنْ ينطلق مما هو موجود في اللغة فعلاً دون اللجوء إلى افتراضات ومزاعم لا أساس لها[78].

6. 2. الإعلال بالنقل:

يتمُّ هذا الإعلال عند الصرفيين بنقل الحركة من حرف العلَّة إلى الحرف الصحيح الساكن قبله[79]، مثل: يقُولُ (أصله: يقْوُلُ)، يبِيعُ (أصله: يبْيِعُ)، ينامُ (أصله: ينْوَمُ). ففي (يَقُوْل ، يَنُوَمُ) انتقلت الفتحة من الواو إلى الحرف الساكن قبلها. وفي (يَبِيْعُ) انتقلت الكسرة من الياء إلى الباء الساكن.

والسبب أنّ الوضع الطبيعي للحرف الصحيح -وهو حرف قويّ- أن يكون متحركاً لأنه يتحمّل الحركة ، وأنّ الوضع الطبيعي لحرف العلّة -وهو حرف ضعيف- أن يكون ساكناً. ويترتّب على ذلك تغيير في البنية الداخلية للكلمة التي يحصل فيها ، وقد وضع الصرفيون ضوابط معينة لهذا البحث فَعَدُّوها مُطَّردة قياساً في مواضع يكون فيها حرف العلَّة متحركاً في الكلمة[80].

أما المحدثون فخالفوهم في هذا التأويل ، ورأوا أنه لا يوجد نقل لحركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله ، إنما تسقط الحركة الطويلة ثم تُضاعف الحركة التي يتصوَّر القدماء أنها نقلت.

ففي (يَقْوُل) تسقط الواو لكراهة اجتماعهما مع ضمة فتبقى الضمّة وحدها فتختلّ الزنة وإيقاعُها فيعوَّض موقع الواو الساقط بطول الضمّة بعدها.

وفي (يَبْيِعُ)سقطت الياء لاجتماعها مع كسرة، وهو تركيب تكرهه اللغة، فتبقى الكسرة وحدها فيختلّ إيقاعُ الكلمة ويعوَّضُ المحذوف بطول الحركة.

فالذي حَدَثَ ليس نقلاً للحركة، بل إسقاطاً للواو أو الياء، وهذا السياق الصوتي نفسه يتكرر في اسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان من الفعل الرباعي الأجوف[81].

7. خاتمة:

في ختام هذا البحث نستطيعُ أنْ نلخِّصَ أبرزَ نتائجه في النقاط التالية:

- عَرَفَ الصرف العربي في بداياته نُضجا وتقدُّما ملحوظا في مسائله، غير أن نضجه توقّف وصار مُنحصرا بعدها على الشروح والحواشي.
- مع عصر النهضة ظهرت دعوات متكررة تدعو إلى تيسير المباحث الصرفية، ودعوات أخرى تدعو إلى تجديد علم الصرف وإعادة النظر في مسائله اعتمادا على المنهج العلمي الحديث.
- ربط اللسانيون المحدثون بين فروع الدراسات اللغوية. وكان من الثمرات ربطُ الدراسات الصرفية بالدراسات الصوتية الحديثة بعد تطور آلات الصوت وأدواته.
- اعترضوا على كثيرٍ من المسلَّمَات الذي يَتَبَنَّاها علمُ الصرف العربي، ورأوا في ضوء الآليات اللسانية الوصفية الحديثة أنّ الصرفيين القدامى أخطأوا في بعض الأصول والقواعد التي وضعوها فتفرّع عنها كثير من الفروع الصرفية المغلوطة، بل وحتى النحوية. نظرا لعدم تفطُّنِهِمْ للارتباط بين الجانب الصوتي والجانب الصرفي والنحوي.
- اقتصر هذا البحث على بعض مناحي التجديد الصرفي التي سلكها اللسانيون الوصفيون في علم الصرف، (والمتمثّلة في اعتراضهم على بعض الأصول والقواعد الصرفية التي يأباها المنهج الوصفي)..
- رفض أصحاب المنهج الوصفي معيار الأصل المقدَّر المعمول به عند القدامى. ورأوا أنه أصلٌ متوهّم لا سند له من تاريخ ولا دعامة له من لغة. وكان الوصفيون يرون أنّ في ذلك

بحثاً ميتافيزيقيا يُغرق الدَّرْس الصرفي في متاهات من الافتراضات التي لا تستند إلى واقع ، ولا تعتمد على مبدأ علميّ سليم.

- دعا الوصفيون إلى مبدأ (تعدُّد الأنظمة في البحث اللغوي)،مخالفين حينئذٍ منهجَ القدامى الذي يقوم على أساس (توحُّد الأنظمة).
- دعا التحويليون إلى بقاء الأصول المقدّرة والتمسُّك بها. ورأوا أنّ قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى (بنية سطحية).
- من مآخذ الوصفيين على اللغويين القدامى اعتمادُهم على الكتابة الخطية بدل الأصوات النطقية. فالنظامُ الصرفي بالدرجة الأولى نظامٌ صوتي ، يعلّل الظواهر الصرفية انطلاقا من سلسلة الأصوات المسموعة ، وليس من الرسم الخطّي الذي يؤدّي إلى الخلط بين الظواهر المتباعدة داخل نظام علمي.
- انتُقِدَتْ نظرةُ اللغويين القدامى إلى الهمزة ، وظنُّهم أنَّ ظواهرَ النقص والتغيير والحذف - التي ظنوا أنها تلحق بالهمزة- ظواهرُ مستقلَّة ، وليس صوراً أخرى لها أو أَبْدالاً منها وأَوْقَعَتْهُم هذه النظرةُ في خطإٍ آخر يتعلَّق بهذا الصوت نفسِه إذ عَدُّوهُ حَرفاً مُعتلاً ، إذ هو في نظرِهِم قابلٌ للتغيُّر والتحوّل ، شأنُه في ذلك شأنُ حروف العلَّة المعهودة (الألف والواو والياء).
- وقد أثبت علمُ اللغة الحديث عدمَ وجود علاقة بين الهمزة وأحرف العلّة ، فمِنَ مقارنة صفات الهمزة مع أصوات المدّ نجد التعارض الكامل بين طبيعة الهمزة وتلك الحركات الطويلة.
- السكون عند اللغويين القُدامى وَصفٌ يُطلق على ما ليس بمتحرك ، أي ما لم تعقُبُه حركة ، فقد أطلقوا الوصفَ على الصوت لا باعتبار ذاته بل بحسب ما بعده ، أمَّا المحدثون فيستخدمون مُصطلح (الصوامت) للدلالة على الأصوات التي كان القدماء يُسَمُّونها الحروف. فالصوت من هذا النوع صامت في ذاته ، وهو متحرّك إذا وَلِيَتْهُ حركة وهو غير متحرك اذا وليه صامت مثله أو إذا لم تعقبه حركة.

- كان علماء العربية القدماء يتصورون أنَّ الحركات تمثل (الضمَّة ، الكسرة ، والفتحة) أي الصوائت القصيرة فقط التي تدخل في نظرهم على الحروف فتحركها ، وما خلا منها من الحروف عَدُّوه ساكنا أي مجرَّدا من الحركة ، وشمل هذا لديهم أحرف المدّ ، مع إشارتهم وإدراكهم للعلاقة بينها وبين الحركات القصار في كَوْنِ الحركات من الحروف (الألف الياء الواو).
- أثبتت الدراساتُ الصوتية الحديثة أنَّ الصوائِتَ لَيْسَتْ ساكنةً وغيرَ مسبوقةٍ بحركةٍ مِنْ جنسها ، لأنها هي حركات أو صوائت طويلة.
- يرى كمال بشر أنَّ السكونَ وحدة صرفية لها وظيفةٌ إعرابية من الجانب النحوي للجُملة ، وذلك في حالة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر ، وفي حالة فعل الأمر للمفرد المذكر.
- توصل المحدثون إلى عدم وجود التقاء الساكنين في اللغة العربية ، وإنما وقع العلماء القدامى في هذا الوهم بسبب الخطّ العربي ، وربما يعود هذا الاضطراب إلى عدم تمييز هؤلاء العلماء بين حروف العلّة عندما تقوم مقام الأصوات الصامتة ، وعندما تكون حركاتٍ طويلة. أي لعدم معرفتهم بطبيعة النظام المقطعي الصوتي للبنية العربية الفصحى ، فأثر على تفكيرهم الصرفي.
- ذهب اللغويون القدامى إلى أنّ حروف العلَّة (الألف الواو الياء) تحذف إذا جاء بعدها ساكن ، تجنُّبا لالتقاء ساكنَيْن. على اعتبار أنّ تلك الصوائت كأنها صوامتُ تَقبل السكون والحركة. أمّا المحدثون فيرون أنّ حرفَ المدّ حركة طويلة ليس بساكن ، وعليه فلا يوجد التقاء ساكنين ، ومن ثم سقوط الواو والياء إنما هو تقصير للعلّة الطويلة أي تحويلها إلى علّة قصيرة تجانسها.
- ردَّ المحدثون كثيرا من تأويلات الإعلال ، ورأوا أنها تخالف الواقع الصوتي. فالألف لم تُقلب واوا في الفعل (كُوتِبَ) وإنما تحوّلت الحركة ضمّة طويلة. فهذا ليس إبدال ألف بل تغيير حركة لبناء وزن. كما أن الواو والياء لم تُقلبا ألفا في (قال ، باع) ، وحلّلها بعضُهُم صوتيا أنَّ الواو والياء سَقَطَتْ لوجودها بين حركتين قصيرتين مُتماثلتين ثم أُدْغِمَت

الحركتان القصيرتان فأصبحتا حركةً طويلة. وبعضُهم يرى أنَّ الحلَّ الأمثل يَنبغي أنْ ينطلق مما هو موجودٌ في اللغة فِعلاً دون اللجوء إلى افتراضاتٍ ومزاعمَ لا أساسَ لها.

8. مصادر البحث ومراجعه:

الكتب:

- إبراهيم أنيس:**الأصوات اللغوية** ، دار النهضة العربية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ط3 ، 1961م.
- إبراهيم السامرائي:**الفعل زمانه وأبنيته** ، مؤسَّسة الرسالة ، بيروت ، (مع جامعة بغداد) ، ط 2 ، 1980م.
- إبراهيم وحيد العزاوي:**التنغيم اللغوي في القرآن الكريم** ، دار الضياء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2000م.
- أرتو شادة:**علم الأصوات عند سيبويه وعندنا** ، تعليق صبيح التميمي ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، ط1 ، 2000م.
- أنيس فريحة:**نظريات في اللغة** ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط 2 ، 1981م.
في اللغة العربية وبعض مُشكلاتها ، نشر دار النهار ، بيروت ، ط1 ، 1966م.
- تمَّام حسان:**اللغة العربية معناها ومبناها** ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1973م.
- ابن جني:**الخصائص** ، تحقيق محمد عليّ النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1990م.
المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان البصري ، تحقيق: إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، دار إحياء التراث العربي ، إدارة الثقافة العامة ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط1 ، 1954م.
سرّ صناعة الإعراب ، تحقيق: مصطفى السقا ، وآخرون ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط1 ، 1954م.
- حلمي خليل:**التفكير الصوتي عند الخليل** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، الفنية للطباعة والنشر ، ط1 ، 1988م.
- داود عبده: **دراسات في علم أصوات العربية** ، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع ، الكويت.
أبحاث في اللغة العربية ، منشورات مكتبة لبنان ، بيروت.
- ديزيره سقال: **الصرف وعلم الأصوات** ، طبع ونشر دار الصداقة العربية ، بيروت ، 1996م.
- الرضي الإستراباذي: **شرح شافية ابن الحاجب** ، تحقيق: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1395هـ ، 1975م.
- رمضان عبد التوَّاب: **فصول في فقه العربية** ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، ط3 ، 1987م.

✓ **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه** ، مكتبة الخانجي ، القاهرة. دار الرفاعي ، الرياض ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، ط1 ، 1404هـ.

- الزمخشري: **المفصّل في علم العربية** ، دار الجيل ، بيروت ، ط2. دت.
- سميح أبو مغلي ، مصطفى محمد الغار:**الأصول في اللغة العربية وآدابها** ، مركز غنيم للتصميم والطباعة ،دار القدس للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، دت.
- عاطف مدكور:**علم اللغة بين التراث والمعاصرة** ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، القاهرة ، د ت.
- عبده الراجحي:**فقه اللغة في الكتب العربية** ، دار المعرفة الجامعية ، مطبعة الانتصار ، الاسكندرية ، 1988م.
- عبد الصبور شاهين:**المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي** ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، 1980م.

✓ **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث** ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

✓ **المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي** ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، 1980م.

- عبد القادر الفاسي الفهري:**اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية** ، الكتاب الأول ، نشر دار توبقال ، الدار البيضاء ، المغرب.
- علي زوين:**منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث (دراسات)** ، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1986م.
- غانم قدوري حمد: **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد** ، مطبعة الخلود ، بغداد ، ط1 ، 1986م.
- كمال بشر:**دراسات في علم اللغة (القسم الأول)** ، دار المعارف ، القاهرة ، د ت.
- هاشم طه شلاش ، صلاح مهدي الفرطوسي ، عبد الجليل عبد حسن:**المهذب في علم التصريف** ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، 1989م.

المقالات:

- أحمد الحمو:**محاولة ألسنية في الإعلال** ، عالم الفكر ، م20 ، ع3 ، أكتوبر نوفمبر ديسمبر ، 1989م.

- أحمد علم الدين الجندي:**بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي** ، مجلّة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ع4 ، 1401 ، 1981م.

- اسماعيل عمايرة:**التفكير اللغوي بين النظام المقطعي والشكل الكتابي** ، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، م23 ، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع2 ، أوت 1996 ، ربيع الأول 1417هـ.

- جعفر دك الباب:**الساكن والمتحرك في علم اللغة العربية** ، اللسان العربي ، ع20 ، ج5 ، 1983م.

جعفر عبابنة:**نظرة في بعض الأوزان الصرفية** ، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني ،العدد المزدوج(21—22)شعبان1403هـ ، ربيع الأول1404هـ،السنة 6 تموز ، كانون الأول 1983م.

- خليل إبراهيم الحماش:**دراسة مقارنة للنواحي الصوتية في كتاب العين والنظرية الحديثة في علم الأصوات** ، مجلة كلية الآداب ، ع16 ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1973م.
- داود عبده:**حركة الفعل الماضي الأجوف** ، مجلة كلية الآداب والتربية ، ع13 ، يونيو 1978م.
- ✓ **الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر** ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، ع9 ، م3 ، شتاء 1983م.
- ✓ **الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية** ، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، سلسلة اللسانيات ، ع5 ، تونس ، 23-28 ، نوفمبر 1981م.
- رمضان عبد التوَّاب:**صيغة أفعال في العربية وأثر الوزن الشعري في نشوء صيغ جديدة** ، المورد ، وزارة الأعلام ،العراق ، م2 ، ع4 ، 1393هـ ، 1973م.
- ✓ **الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة** ، المجلة ، سجل الثقافة الرفيعة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ع139 ، يوليو 1968م.
- سامي عوض:**تيسير مباحث النحو والصرف** ، مجلة مجمع اللغة العربية(مجلة المجمع العلمي العربي سابقاً) ، بدمشق ، (عدد خاصّ) ، جمادى الآخر 1419هـ ،أكتوبر 1998م.
- صلاح الدين صالح حسنين:**المنهج التوليدي والقياس** ، الفيصل ، الرياض ، ع124 ، شوَّال 1407هـ ، السنة 11 ، حزيران ، 1987م.
- الطيب البكوش:**التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث** ،تقديم: عبد القادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، تونس ، ع10 ، 1973م.
- عبد القادر الخليل: **ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى** ، سلسلة الآداب واللغويات ، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا ، منشورات جامعة اليرموك ،الأردن ، م15 ، ع1 ، 1997م.
- غانم قدوري حمد:**المصوتات عند علماء العربية** ،مجلة كلية الشريعة ، مطبعة بابل ، بغداد ، ع5 ، 1399هـ ، 1979م.
- كمال بشر: **مفهوم علم الصرف** ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج25 ، رمضان 1389هـ ، نوفمبر 1969م.
- ✓ **السكون في اللغة العربية** ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج24 ، 1969م.
- مصطفى النحاس:**التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية** ، اللسان العربي ، الرباط ، م18 ، ج1 ، 1400هـ ، 1980م

يحيى القاسم:**أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية** ، سلسلة الآداب واللغويات ، م11 ، ع2 ، 1993م.

9. الهوامش والإحالات:

(1) يقول المستشرق الفرنسي وليم مارسيه (William Marçais): «إنَّ من السهل جدا تعلُّمَ أصولِ اللغة العربية ، فقواعدها الصرفية التي تظهر معقدة لأول مرة هي قياسية ومضبوطة بشكل عجيب لا يكاد يُصدَّق ، حتى إنَّ صاحب الذهن المتوسط يستطيع تحصيلَها بأشهر قليلة وبجهد مُعتدل. إن الفعل العربي هو لعبة أطفال إذا قيس بالفعل اليوناني أو الفعل الفرنسي ، فليس هناك صعوبة في الاشتقاق ، أما النحو فبسيط لا تعقيد فيه مطلقا». يُنظر: سامي عوض: تيسير مباحث النحو والصرف ، مجلة مجمع اللغة العربية (مجلة المجمع العلمي العربي سابقاً) ، بدمشق ، (عدد خاصّ) ، جمادى الآخر 1419هـ ، أكتوبر 1998م. ص903.

(2) ينظر: علي زوين: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث (دراسات) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1986م. ص28.

(3) ينظر: سميح أبو مغلي ، مصطفى محمد الغار: الأصول في اللغة العربية وآدابها ، مركز غنيم للتصميم والطباعة ، دار القدس للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، دت. ص41. كمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة (القسم الأول) ، دار المعارف ، القاهرة ، د ت. ص43.

أرتو شادة: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ، تعليق صبيح التميمي ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، ط1 ، 2000م. ص26.

أنيس فريحة: نظريات في اللغة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط2 ، 1981م. ص41.

(4) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1980م. ص16.

(5) ينظر: أحمد علم الدين الجندي: بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي ، مجلّة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ع4 ، 1401 ، 1981م. ص140. أنيس فريحة: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ، نشر دار النهار ، بيروت ، ط1 ، 1966م. ص96-97. كمال بشر: مفهوم علم الصرف ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج25 ، رمضان 1389هـ ، نوفمبر 1969م. ص121.

(6) ينظر أحمد علم الدين الجندي: بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي ، ص140. عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، الكتاب الأول ، نشر دار توبقال ، الدار البيضاء ، المغرب. ص58-59. أنيس فريحة: نظريات في اللغة ، ص140-141.

(7) أحمد علم الدين الجندي: بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي ، ص140.

(8) ينظر: مصطفى النحاس: التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية ، اللسان العربي ، الرباط ، م18 ، ج1 ، 1400هـ ، 1980م. ص44.

(9) يُنظر: صلاح الدين صالح حسنين: المنهج التوليدي والقياس ، الفيصل ، الرياض ، ع124 ، شوَّال 1407هـ ، السنة 11 ، حزيران ، 1987م. ص24.

(10) ينظر: أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال ، عالم الفكر ، م20 ، ع3 ، أكتوبر نوفمبر ديسمبر ، 1989م. ص179.

(11) ينظر: كمال بشر: مفهوم علم الصرف ، ص120-121.
(12) ينظر: عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية ، دار المعرفة الجامعية ، مطبعة الانتصار ، الاسكندرية ، 1988م. ص154—155.
(13) ابن جنّي: المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان البصري ، تحقيق: إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، دار إحياء التراث العربي ، إدارة الثقافة العامة ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط1 ، 1954م. ج1 ص190
(14) ابن جني: الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1990م. ج1 ص257-258.
(15) ينظر: إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (مع جامعة بغداد)، ط2 ، 1980م. ص112-113.
(16) ينظر: الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، الكتاب الأول ، ص58-59.
(17) ينظر: مصطفى النحاس: التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية ، ص143—144.
(18) ينظر: صلاح الدين صالح حسنين: المنهج التوليدي والقياس ، ص34.
(19) ينظر: داود عبده: حركة الفعل الماضي الأجوف ، مجلة كلية الآداب والتربية ، ع13 ، يونيو 1978م. ص85.
(20) ينظر: الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، تقديم: عبد القادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، تونس ، ع10 ، 1973م. ص235.
(21) اسماعيل عمايرة: التفكير اللغوي بين النظام المقطعي والشكل الكتابي ، تصدر عن عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، م23 ، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع2 ، أوت 1996 ، ربيع الأول 1417هـ. ص271.
(22) ينظر: أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال. ص68.
(23) ينظر: نفسه. ص68.
(24) ينظر: الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، ص16-17.
(25) ينظر: رمضان عبد التواب: الخط العربي وأثره في نظرة اللغويين القدامى إلى أصوات العلة ، المجلة ، سجل الثقافة الرفيعة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ع139 ، يوليو 1968م. ص56.
(26) ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، 1980م. ص35. الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، ص17-18. كمال بشر: دراسات في علم اللغة (القسم الأول)، ص201-204. جعفر عبانة: نظرة في بعض الأوزان الصرفية ، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد المزدوج (21—22) شعبان 1403هـ، ربيع الأول 1404هـ، السنة 6 تموز ، كانون الأول 1983م. ص37-39. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ، دار النهضة العربية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ط3 ، 1961م. ص40. غانم قدوري حمد: المصوتات عند علماء العربية ، مجلة كلية الشريعة ، مطبعة بابل ، بغداد ، ع5 ، 1399هـ، 1979م. ص55-56.
(27) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية. ص35.

(28) ينظر: نفسه: ص18.
(29) ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي. ص35.
(30) ينظر: غانم قدوري حمد: المصوتات عند علماء العربية. ص56.
(31) ينظر: غانم قدوري الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، مطبعة الخلود ، بغداد ، ط1 ، 1986م. ص382.
(32) خليل إبراهيم الحماش: دراسة مقارنة للنواحي الصوتية في كتاب العين والنظرية الحديثة في علم الأصوات ، مجلة كلية الآداب ، ع16 ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1973م. ص507.
(33) ينظر: الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: هامش ص107.
(34) ينظر: كمال بشر: دراسات في علم اللغة (القسم الأول). ص105-106 .
(35) ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية. ص172-173 .
(36) عبد الصبور شاهين: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، مكتبة الخانجي ، القاهرة. ص73.
(37) ينظر: بارتيل مالمبرج Bertil Malmberg: علم الأصوات ، ترجمة ودراسة عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب ، المنيرية ، 1985م. ص83.
(38) ينظر: عبد الصبور شاهين: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث. ص77-78.
(39) ينظر: نفسه: ص172-173 .
(40) ينظر: عاطف مدكور: علم اللغة بين التراث والمعاصرة ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، القاهرة ، د ت. ص116.
(41) ينظر: كمال بشر: السكون في اللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج24 ، 1969م. ص155.
(42) ينظر: ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب ، تحقيق: مصطفى السقا ، وآخرون ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط1 ، 1954م. ص19.
(43) ينظر: حلمي خليل: التفكير الصوتي عند الخليل ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، الفنية للطباعة والنشر ، ط1 ، 1988م. ص91-94. كمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة (القسم الأول). ص195-196. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية. ص39-40. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، ط3 ، 1987م. ص354.
(44) ينظر: حلمي خليل: التفكير الصوتي عند الخليل. ص92.
(45) ينظر: داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية ، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع ، الكويت. ص39.
(46) ينظر: اسماعيل عمايرة: التفكير اللغوي بين النظام المقطعي والشكل الكتابي. ص275.
(47) ينظر: غانم قدوري حمد: المصوتات عند علماء العربية. ص156.
(48) ينظر: جعفر دك الباب: الساكن والمتحرك في علم اللغة العربية ، اللسان العربي ، ع20 ، ج5 ، 1983م. ص15.
(49) ينظر: كمال بشر: السكون في اللغة العربية. ص170-171

(50) ينظر: كمال بشر: دراسات في علم اللغة (القسم الأول). ص184 ، كمال بشر: السكون في اللغة العربية ص154 ، 156 ، 159 ، 162.

(51) ينظر: كمال بشر: دراسات في علم اللغة (القسم الأول). ص209.

(52) ينظر: نفسه. ص226-227.

(53) ينظر: نفسه. ص218.

(54) ينظر: نفسه. ص220 .

(55) ينظر: كمال بشر: السكون في اللغة العربية. ص167-170.

(56) ينظر: نفسه. ص167-171.

(57) ينظر: نفسه. ص166.

(58) ينظر: الزمخشري: المفصل في علم العربية ، دار الجيل ، بيروت ، ط2. دت. ص352 — 354 .

(59) ينظر عبد القادر الخليل: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى ، سلسلة الآداب واللغويات ، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا ، منشورات جامعة اليرموك ، الأردن ، م15 ، ع1 ، 1997م. ص173. يحيى القاسم: أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ، سلسلة الآداب واللغويات ، م11 ، ع2 ، 1993م. ص155-156 ، رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، مكتبة الخانجي ، القاهرة. دار الرفاعي ، الرياض ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، ط1 ، 1404هـ. ص64-65 ، رمضان عبد التواب: صيغة أفعال في العربية وأثر الوزن الشعري في نشوء صيغ جديدة ، المورد ، وزارة الأعلام ، العراق ، م2 ، ع4 ، 1393هـ ، 1973م. ص33. وينظر اسماعيل عمايرة: التفكير اللغوي بين النظام المقطعي والشكل الكتابي. ص271-277.

(60) ينظر: كمال بشر: دراسات في علم اللغة (القسم الأول). ص215.

(61) ينظر: عبد القادر الخليل: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى ص175. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص39. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص194-195. كمال بشر: دراسات في علم اللغة (القسم الأول). ص184-185. ابراهيم وحيد العزاوي: التنغيم اللغوي في القرآن الكريم ، دار الضياء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2000م. ص124 ، رمضان عبد التوَّاب: صيغة أفعال في العربية وأثر الوزن الشعري في نشوء صيغ جديدة ص33.

(62) ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1973م. ص71.

(63) ينظر: نفسه ص280-281.

(64) ينظر: حلمي خليل: التفكير الصوتي عند الخليل ، ص93-94 .

(65) ينظر: داود عبده: أبحاث في اللغة العربية ، منشورات مكتبة لبنان ، بيروت. هامش ص43 ، داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية. ص43-45.

(66) ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي. ص185 .

(67) ينظر: نفسه. ص185 .

(68) ينظر: داود عبده: الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، ع9 ، م3 ، شتاء 1983م. ص149—150 ، داود عبده: أبحاث في اللغة العربية. ص43.

(69) ينظر: داود عبده: أبحاث في اللغة العربية. ص44 .

(70) ينظر: داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية. ص46. داود عبده: أبحاث في اللغة العربية. ص49. داود عبده: الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية ، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، سلسلة اللسانيات ، ع5 ، تونس ، 23-28 ، نوفمبر 1981م. ص219 .

(71) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الإستراباذي ، تحقيق: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1395هـ،1975م. ج3 ص66.

(72) ينظر: ديزيره سقال: الصرف وعلم الأصوات ، طبع ونشر دار الصداقة العربية ، بيروت ، 1996م. ص162-163.

(73) ينظر: الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. هامش ص51 .

(74) ينظر: داود عبده: أبحاث في اللغة العربية ص35-38 . داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية ص39 ، الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص135 ، 139.

(75) ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية. ص83-84 ، 195. أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال. ص171.

(76) ينظر: الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. ص152-153 ، 188.

(77) ينظر: نفسه: 158 .

(78) ينظر: أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال. ص171 .

(79) هاشم طه شلاش ، صلاح مهدي الفرطوسي ، عبد الجليل عبد حسن: المهذب في علم التصريف ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، 1989م. ص350 .

(80) ينظر: نفسه. ص350 .

(81) ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية. ص195-199.